



اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجواتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970 - 2006

اسم الكاتب: م.د. مروان عبدالمالك ذنون

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3230>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوة الموارد المحلية والأجنبية في تركيا ١٩٧٠-٢٠٠٦

الدكتور مروان عبد المالك ذنون

مدرس - قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

المستخلص

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية تطوراً ملماساً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ توسيع حركة التجارة الخارجية وازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتطورت آليات تنفيذ الاستثمارات الأجنبية. بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ باتهاب سياسة اقتصادية جديدة كان من أبرز أعمتها "الافتتاح- الإصلاح- التحديث" بالاعتماد على تنفيذ الموارد الخارجية بكافة أنواعها وشخصية الإنتاج وتشجيع المنافسة واصلاح القوانين وتحفيز الضوابط الإدارية البيروقراطية وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً. تستهدف هذه الدراسة التقصي عن تطورات الاستثمار الأجنبي دولياً بتقديم خلفية مرجعية لأهم الدراسات التي تناولت آثاره الاقتصادية المختلفة، ثم أهدافه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي في تركيا، ثم الاختبار القياسي لأثره في فجوة الموارد الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٦-١٩٧٠ . من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أولاً: إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في إحداث التغيرات الهيكيلية التي شهدتها الاقتصاد التركي، ثانياً: أظهرت النتائج التقديرية أن التوسيع في جذب الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى توسيع فجوة الموارد المحلية والأجنبية في الاقتصاد التركي.

The Effect of Foreign Direct Investment on the Local and Foreign Resources Gaps in Turkey (1970 - 2006)

Marwan A. M. Thanoon (PhD)

Lecturer

Department of Economics

University of Mosul

Abstract

A real progress during the past three decades has showed prominent economic relationships between the developed and growing countries. There was an enlargement in the foreign commercial movement, an increase in the flowing of the foreign capital, development in the technique of foreign investment (FDI), (transferring of technology,

researches, promote the exports, as well as providing advices and experts and management). Turkey was one of the countries which attracted a massive amount of the foreign investment since its independence to accelerate the economic growth. The present study analyzed the complexities relating to the interaction between foreign and domestic sources of FDI in growth process of Turkey. Theories of foreign direct investment behavior and examines have been reviewed with the empirical studies about the role of them in developing the economic welfare in Turkey. The empirical analysis based on OLS, and we found; first, the FDI contribute positively to structure adjustment, and we confirmed that FDI is growth enhancing .Second, there is a direct effect of FDI in expanding the internal and external gaps in the Turkish economy.

المقدمة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية تطوراً ملماً خلال العقدين الآخرين، إذ توسيع حركة التجارة الخارجية وازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتطورت آلية تنفيذ الاستثمارات الأجنبية.

نمت الاستثمارات الأجنبية في عالمنا المعاصر ليس فقط من الناحية الكمية، بل رافقتها تغيرات جذرية في التنظيم والأهداف، وذلك لأنها تسهم في حل مشاكل المجتمع الدولي، وتبسيط الفجوة بين الشمال والجنوب، وتوسيع حركة التجارة الدولية وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد العالمية النادرة، إذ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment (FDI) ليست مصدراً لرأس المال فحسب، بل وأيضاً مصدراً للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق والمقدرة على تحفيز المنافسة والابتكار والادخار والنمو الاقتصادي.

بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة أبرز أعمدتها "الانفتاح - الإصلاح - التحديث" بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها وخصوصية الإنتاج وتشجيع المنافسة وإصلاح القوانين وتحفيض الضوابط الإدارية البيروفرطية وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً.

فرضية البحث

يفترض البحث أن لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً مباشرة في تقليص فجوتى الموارد المحلية (الادخار - الاستثمار Saving Gap) والأجنبية (ال الصادرات - الاستيرادات) Foreign Gap .

هدف البحث

تستهدف هذه الدراسة التقصي عن تطورات الاستثمار الأجنبي دولياً وتقديم خلفية مرجعية لأهم الدراسات التي تناولت آثاره الاقتصادية المختلفة، ثم أهدافه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي في تركيا، ثم الاختبار القياسي لأنثره في فجوتى الموارد الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية.

منهجية الدراسة

استخدم البحث المنهج التحليلي لوصف طبيعة دور الاستثمار الأجنبي واتجاهاته السلوكية عالمياً وفي الاقتصاد التركي، فضلاً عن المنهج التطبيقي لقياس تأثيراته المختلفة على الموارد الاقتصادية بأشكالها المختلفة.

الاستثمار الأجنبي وتطوره على المستوى الدولي

إن الاستثمار الأجنبي هو أحد أشكال التدفقات الخارجية^(*) التي تستثمر أو يعيد استثمارها الأفراد غير المقيمين في القطر المعنى في مشروعات، ويمارسون إدارتها بأنفسهم أو بواسطة المساهمين معهم، وتأخذ شكلين رئيسين: الاستثمار غير المباشر Indirect Investment وهو ما يطلق عليه الاستثمار المحفظي Portfolio Investment وهي موجودات مالية صرفة ولمدة قصيرة من الزمن مثل الأسهم والسندات. والاستثمار المباشر Direct Investment وهو استثمار حقيقي طويل الأجل على شكل إنشاء أصلاً إنتاجياً ويأخذ صيغة فتح فروع أجنبية داخل الاقتصاد الوطني أو شراء نسبة من مشروع وطني ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة وصوتاً فعالاً في إدارة منشأة ما من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر، وتضع كثير من الدول نسبة تتراوح عموماً بين ٥١% - ١٠% للملكية الأجنبية، وبعد هذا الاستثمار في الوقت الحاضر القناة الرئيسية لتدفق رأس المال الخاص بين الدول.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي ليس صيغة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فتارياً يمكن إرجاع نشوئه إلى القرن السادس عشر عندما قامت الدول الاستعمارية بتكوين شركات تجارية احتكارية بوصفها أجهزة تنفيذية لسياساتها الاقتصادية في الدول التي وقعت تحت سلطتها بهدف تأمين تدفق المواد الأولية الضرورية لتغذية صناعاتها وتوسيعها، وخلال الفترة ١٧٠٠ - ١٩٠٠ تطورت الاستثمارات الأجنبية إلى مؤسسات احتكارية مصرافية تجارية وصناعية تمارس نشاطها على المستوى الدولي، وصاحب الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر توسعاً ملحوظاً ليس فقط في التبادل التجاري من السلع والخدمات، بل وأيضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية إلى الدول النامية. وقد شهدت العقود التي نلت الحرب العالمية الثانية إتجاهها نحو تدويل رأس المال وإقامة تحالف بينه

(*) تقسم الأمم المتحدة التدفقات الخارجية إلى ثلاثة أشكال أساسية: المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، القروض الخارجية.

ويبين رأس المال المصرفي والصناعي على المستوى الدولي. إذ زاد تدفق الاستثمار الأجنبي بشكله المطلق والنسبة مقارنة بالأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي من متوسط يقل عن نصف مليار دولار في عقد السبعينات إلى متوسط يقرب ٣ و١٣ مليار دولار خلال عقدي السبعينات والثمانينات بمتوسط معدل نمو ١٠% للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، واستمر بالزيادة ليصل إلى حوالي ٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٠، ثم ما لبث أن قفز إلى مستويات عالية جداً في عقد التسعينات التي شهدت حركة واسعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول نتيجة للعولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام تدفقات الموارد، فقفز إلى ١١٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ و٢٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ و٣١٤ و٣٧٩ مليار دولار عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التعاقب لمزيد من التفاصيل انظر الجدولين (١) و(٢)، وأهم الدول التي هيمنت على تنفيذ الاستثمارات الأجنبية هي الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا. أما أهم الدول المتلقية لها كانت الصين والولايات المتحدة وألمانيا ودول آسيا، وبصورة عامة، فإن جانباً واسعاً من هذه التدفقات قد تركز في عدد محدود من الدول النامية وهي التي تمتلك ميزة نسبية في مواردها مثل اندونيسيا وماليزيا والبرازيل وشيلي أو التي تمتلك أسوقاً كبيرة مثل الصين وتايلاند والبرازيل، والمناخ الملائم لإقامة الصناعات التحويلية المتوجه للتصدير، حيث الكلف الواطئة متضمنة أجور العمل الواطئة ووفرة العمل الماهر والبنية الأساسية المنظورة هونك كونك، ماليزيا وسنغافورة وتايوان والأرجنتين، إذ حصلت ١١ دولة من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا على ما يقارب ٧٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤. وقد تركزت هذه التدفقات قطاعياً للفترة المذكورة آنفاً على النحو الآتي: ٤٠٪ في قطاع البترول، ٣٧٪ في قطاع الصناعة التحويلية، ٤٥٪ في قطاع التعدين، ١٠٪ في قطاع الخدمات، ٨٪ في بقية القطاعات.

الجدول ١
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عالمياً بليون دولار

السنوات	العالم	دول متقدمه	دول نامية
١٩٨٥	٥٨	٤٣,٨	١٤,٢
١٩٩٠	٢٠١,٦	١٦٥,٦	٣٦,٠
١٩٩٥	٣٤٢,٦	٢٢٢	١٢٠
٢٠٠٠	١٤١١,٤	١١٤٦,٢	٢٥٦,٢
٢٠٠١	٨٣٢,٦	٦٠٩,١	٢١٢,٢
٢٠٠٢	٦٢٢	٤٤٢,٣	١٦٦,٤
٢٠٠٣	٥٤٦,١	٣٦١,٢	١٧٨,٧
٢٠٠٤	٧٤٢,٢	٤١٩	٢٨٣
٢٠٠٥	٩٥٤,٨	٥٩٠,٣	٣١٤,٥
٢٠٠٦	١٣٠٥,٩	٨٥٧,٥	٣٧٩,٤

الجدول ٢
توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية بليون دولار

أوربا الشرقية	أمريكا اللاتينية والカリبي	آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا	إجمالي الدول النامية	السنوات
٠,١٥	٦,٢٤	٤,٧٤	٢,٤٤	١٤,٢	١٩٨٥
٠,٧٥	٩,٨	٢٢,٢	٢,٨	٣٥,٩	١٩٩٠
٤,٦	٢٩,٦	٧٧,٥	٦,١	١١٦	١٩٩٥
٩,١	٩٧,٨	١٤٤,٨	٩,٧	٢٥٦,١	٢٠٠٠
١١,٥	٧٨,٥	١٠٦,٤	٢٠	٢١٢,١	٢٠٠١
١٣,٤	٥٤,٤	٩٢,٨	١٣,٥	١٦٦,٤	٢٠٠٢
٢٤,٢	٤٤,٧	١٠٢,٦	١٨,٦	١٧٨,٧	٢٠٠٣
٤٠,٣	٩٤,٣	١٤٩,٢	١٨,١	٢٨٣,١	٢٠٠٤
٤١,٢	٧٥,٥	١٦٧,٢	٢٩,٧	٣١٤,٤	٢٠٠٥
٦٩,٣	٨٣,٨	١٩٩,٥	٣٥,٥	٣٧٩,١	٢٠٠٦

United Nation , World Investment Report, 2007, New York, various pages.

مناقشة الآراء الاقتصادية المختلفة التي تناولت آثار الاستثمار الأجنبي
ما من نقطة تلقت المدح المبالغ فيه من قبل البعض، والانتقاد اللاذع من قبل
البعض الآخر متى حصل بالنسبة لدور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الدول
النامية.

فالقسم الأول يرى أن انتشار الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الدولي شكّل بروز مرحلة جديدة من التكامل الدولي والاعتماد المتبدّل بين الدول ذات الكفاءة الإنتاجية العالية وأخرى ذات المستوى المنخفض للإنتاجية، ويفترض هؤلاء أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تعظيم العائد الكلي لمجموع الدول المشتركة في الإنتاج الدولي، وأن كافة الدول تستفيد من هذا العائد في شكل زيادة قاعدة تكوين رأس المال الثابت وزيادة الإنتاجية الكلية، إذ يرى روبرستون (D.H.Robertson) أن الاستثمارات الأجنبية أكثر كفاءة في تنظيم التبادل الدولي لأنها تقدم الحزمة الإنتاجية الكاملة (Production Packaged) من تمويل وتنظيم وأيدي عاملة مدربة وتكنولوجيا متقدمة وطرائق تسويق حديثة، ويدعو هيرشمان (A.Hirschman) إلى خلق أفضل الظروف لتوظيف رأس المال الأجنبي الخاص في اقتصاديات الدول النامية ويؤكد أن رأس المال الأجنبي أفضل تجهيزاً وأكثر تأثيراً من رأس المال

والاستثمار المحلي بالنسبة للخطوة الأولى من عملية التنمية الاقتصادية. ويحاول الاقتصادي H. Kinlough أن يبرهن بأنه لا يمكن لأي وسيلة كسر حلقة الفقر المفرغة للبؤس والفقر والبطالة غير الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية. ويؤكد الاقتصادي الأمريكي ويليام ثورب W.Thorwb أن التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية أفضل وسيلة لتحفيز النمو، لأن الدول النامية لا تتحمل أية أعباء مالية نتيجة لهذا الاستثمار، وأكد على ضرورة التوجه غير المتوازن للاستثمارات الأجنبية، لأن النقدم في قطاع معين سيقود إلى تحقيق تقدم في القطاعات الأخرى. وأظهرت الدراسة التي اعدتها المجموعة الأوروبية OECD والتي شملت مجموعة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة ١% يرافقها تحسن بنسبة ٨٪ في معامل رأس المال ICOR و ٣٪ في نمو الناتج القومي الإجمالي GNP و يؤشر التحسن في معامل رأس المال إلى كفاءة أفضل في الاستثمار المحلي الإجمالي لتلك الدول. وتشير الدراسات الجديدة، Gregorio and Lee 1998, Markusen and Venable 1999, Zkang 2001 إلى أن للإستثمار الأجنبي دور إيجابي في النمو الاقتصادي، بل هو القطاع القائد للنمو وخصوصاً في الدول الآسيوية Foreign Investment -Led Growth وذلك:

أ. إنه يساعد على تراكم رأس المال ويخلق فرصاً جديدة للعمل.

ب. إنها تساعد على تشجيع الصادرات الصناعية.

ت. إنها تردد التنمية بموارد جديدة مثل المهارات والتقنيات الحديثة والإدارة والمعلوماتية.

في حين يرى اقتصاديون آخرون أن الاستثمارات الأجنبية تعمق من حالة التبعية والهيمنة في العالم بعيداً عن تحقيق تكامل وتبادل دولي حقيقي، فهي تزيد من درجة اللامساواة في توزيع الدخول على المستوى الدولي وداخل كل دولة على حدا. إذ يرى ستيفن هيم أن الأثر الصافي للإستثمار الأجنبي غالباً ما يفضي إلى نتائج سلبية على قاعدة الموارد (ميزان المدفوعات) في الدول النامية المضيفة. بينما يرى R.Vernon أن هذا التدفق يمثل استنزافاً لموارد الدول النامية، إذ يتم تمويل معظمها من المصادر المحلية وأسواق رأس المال، مما يحرم الشركات الوطنية من جزء مهم من الأدخارات المحلية النادرة أصلاً، ويقدر فرنون نسبة التمويل المحلي بحدود ٣٠٪، إذ مقابل كل دولار مستثمر هناك ثلاثة دولارات تجمع من مصادر السوق المحلية. فضلاً عن ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تؤثر بشكل سلبي في العادات الادخارية في الدول النامية عن طريق تسويق تكنولوجيتها الاستهلاكية Consumption Technologies والتي تقوم على حملات إعلانية واسعة للتغير العادات الاستهلاكية في الدول النامية، مما يؤجج عامل المحاكاة والتقليد للأنماط الاستهلاكية الغربية، الأمر الذي يخلق ميلاً هائلاً للاستهلاك في الوقت الذي لا تزال قدراتها الإنتاجية محدودة. ويرى فورنادو أن هذه التبعية الاستهلاكية قد أخذت تتجد في البنية الإنتاجية بحيث تحولت إلى التركيز على إنتاج ما يلبي الأنماط الاستهلاكية، وأدت وبالتالي إلى زيادة التبعية الإنتاجية Production Dependency

ولعل أخطر ما يصاحب تدفق الاستثمارات الأجنبية هو تهيئة الأرضية الشرعية لانسيابها من تغير للقوانين والتشريعات المحلية بما يتلاءم واحتياجاتها ومصالحها وليس في صالح الدول النامية. وقد أكدت دراسة سترتين ولال P.Streeten and S.Lall على عينة من ١٥٩ شركة لست دول نامية (جامايكا، كينيا، الهند، إيران، كولومبيا ومالزيا) وتوصلت إلى أن الأثر الإجمالي للاستثمارات الأجنبية على موازين المدفوعات - التحولات المالية والمعاملات التجارية كان سلبياً في جميع الدول باستثناء كينيا، بمعنى أنها تقص فعلاً من قاعدة الموارد المحلية والأجنبية، في حين كان الأثر إيجابياً على نمو الدخل القومي في ٦٠٪ من دول العينة. وأظهرت دراسة Fry على عينة من ستة عشر بلداً ناماً منها مصر واندونيسيا ومالزيا ونيجيريا والباكستان وتركيا أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر سلباً في معدلات الادخار والاستثمار المحلي. من جانب آخر يرى عدد من الاقتصاديين أمثال H.Maggoff, Hufbauer, Lall, Dunning, Yasugi, Billrebeck, Adler أن الاستثمارات الأجنبية تشكل أداة لاستغلال الدول النامية فهي تحقق أرباحاً طائلة من استثماراتها ومن تسويق تكنولوجيتها، وتعيد الجزء الأكبر من الأرباح إلى بلدانها الأم بأشكال عديدة منها الأرباح والفوائد على القروض الخارجية بالشركات ورسوم الإدارة ودخول العاملين الأجانب في المشروعات المحلية وعواوين تصدير التكنولوجيا والمغالة في أسعار الاستيراد اللازمة للمشروع، وليس من الصعب ملاحظة أن التحولات العكسية Outflow تتقدّم على تدفقات الاستثمار الداخلة Inflow، ويعني ذلك أن الأثر الصافي يكون سلبياً، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الخلل في ميزان المدفوعات، فوفقاً لأرقام صندوق النقد الآسيوي استثمرت الدول المتقدمة في دول آسيا ما يقارب ٩٧ مليار دولار عام ١٩٩٧، في حين بلغ التدفق العكسي ١١٢ مليار دولار عام ١٩٩٨. وتشير الدراسات الحديثة لكل من Rand 1999 and Trap 2002, Razin, Sadka and Yuen 1999 إلى تبذبات شديدة في النمو الاقتصادي ولها آثار سلبية على الرفاهية الاجتماعية في معظم الدول النامية، وأنها أكثر تقبلاً من الأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي.

وخلاصة ما تقدم إن الجدل لا زال قائماً حول تأثيرات الاستثمار الأجنبي في النمو حسب الدول ومراحل التطور التي يمر بها البلد والتطور المالي ومستوى التعليم والمهارات التي يمتلكها البلد.

تطور الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها القطاعي في تركيا

يعود تدفق الاستثمار الأجنبي في تركيا إلى عام ١٥٣٥ على أثر عقد معاهدة تعاون اقتصادية واجتماعية بين فرنسا والدولة العثمانية حصلت بموجبها على امتيازات واسعة تتعلق بالإعفاءات الكمركية وحرية التجارة وتسهيل نشاط الشركات والمصارف الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية. وبعد الاستقلال الكمالى أصبح الطريق مفتوحاً أمام تطبيق فلسفة سياسية واقتصادية لبيرالى، إذ أكدت الحكومة على أهمية الدور الذي يمكن أن يمارسه رأس المال الأجنبي في تنمية وتطوير الاقتصاد التركى. واستمرت الحكومات التركية المتعاقبة على النهج نفسه، وأصدرت في عام ١٩٥٤ قانون تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية برقم ١٢٢٤، إلا أن حجم التدفق ظل محدوداً ولم يتجاوز ٢٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٠. ومع الإعلان عن برنامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي في بداية عقد الثمانينات احتل استقطاب الاستثمار الأجنبي بقوة الواجهة من جديد، إذ قدمت الحكومة حزمة من الحوافز والتدابير التشجيعية، وعدلت كثيراً من القوانين والأنظمة التي تعوق من إنسابه من أدى إلى زيادة التدفق إلى ٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ١٧٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ و٢٩٣٨ مليون عام ١٩٩٥، و٣٤٧٧ عام ٢٠٠٠، ثم عاد وانخفض في بداية الألفية الثانية ل تعرض الاقتصاد التركي لأزمة اقتصادية حادة ترتب عليها زيادة المديونية إلى مستويات عالية وانخفاض أسعار صرف الليرة التركية تجاه الدولار بنسبة ٥٤٪، إذ انخفض إلى ٢٢٤٣ و١٢٠٨ عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التعاقب.

وقد ارتفع عدد الشركات العاملة في تركيا من ١٠٠ شركة عام ١٩٨٠ إلى ١١٠٩ شركة عام ١٩٨٥ بمعدل نمو ٢٢٪، ومن ١٨٦٥ إلى ٣١٦١ شركة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ بمعدل نمو ٣٥٪ وإلى ٥٣٢٨ و٦٥١١ شركة عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على التعاقب. وقد اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات العربية ولا سيما من منطقة الخليج العربي^(*) ومنحتها تسهيلات إضافية كالسماح لها بمشاركة الشركات التركية من دون قيد حول تحديد نسب المشاركة وإتاحة الفرصة للمستثمرين الخليجيين بملك العقارات من دون شروط والسامح لمواطنيها بدخول تركيا من دون الحصول على تأشيرة دخول، انظر الجدول ٣.

يوضح هذا التدفق الهائل للشركات توفر الفرص الاستثمارية المرحبة فيها وأهمية موقع تركيا الجغرافي بوصفها جسراً بين الشرق والغرب.

^(*) يعود سبب اهتمام الحكومة التركية بالاستثمارات الخليجية إلى القرب الجغرافي وتتوفر رؤوس الأموال فيها من جهة، واستمرار الأوضاع المتردية في لبنان والذي كان يشكل مركز الجذب الأول سابقاً.

الجدول ٣								
حجم الاستثمار الأجنبي المتدايق إلى تركيا								مليون دولار
السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠
FDI	١٢٠٨	٢٢٤٣	٢٧٢٥	٣٤٧٧	٢٩٣٨	١٨٦١	٧٩٧	٢٢٨
عدد الشركات	٦٥١١	٦٢٨٠	٥٨٤١	٥٣٢٨	٣١٦١	١٨٥٦	٤٠٨	٧٨

تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية وقطاع التصدير، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ توجه ما يقارب ٦٦٪ من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الصناعة التحويلية، في حين لم يحصل كل من قطاع الزراعة والتعدين والخدمات إلا على نسب ١٪ و ١٥٪ و ٣٠٪ على التوالي. واستمر هذا التوزيع بالنسبة في عام ١٩٩٥، لتشكل الصناعة التحويلية ٦٨٪ وبقية القطاعات ١٪ و ٢٪ و ٢٩٪ على التوالي. في النصف الثاني من التسعينات تحول هذا التوزيع نسبياً لتصبح النسبة الأكبر من حصة الخدمات ٦٦٪ و ٣٢٪ لقطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٠. إلا أنه عاد لصالح الصناعات التحويلية المصدرة للخارج التي شكلت ما يقارب ٦٠٪ مقابل ٣٠٪ للخدمات و ١٠٪ للتعدين و ١٥٪ للزراعة عام ٢٠٠٣ الجدول ٤.

الجدول ٤
التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في تركيا

السنة	الصناعة التحويلية	زراعة	تعدين	خدمات	%
١٩٨٠	٩١	٠,٣	٠,٢	٨,٥	
١٩٩٠	٦٤	٣,٦	٠,٣	٢٩,٧	
١٩٩٥	٦٨	١,٠	٢,٠	٢٩	
٢٠٠٠	٣٢	٢	٠	٦٦	
٢٠٠١	٤٦	٥	١	٤٨	
٢٠٠٢	٤٠	١	١	٥٨	
٢٠٠٣	٥٩	١	١٠	٣٠	
متوسط	٥٣	١,٨	١,٣	٤٤	

Turkey Office of the Prime Minister Director, General of Press and Information, Ankara, 2006, pp: 87-89.

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في تركيا

استحوذت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبي OECD على نحو ٧٥٪ من إجمالي تدفق الاستثمارات في تركيا للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، في حين شكلت مساهمة الدول الإسلامية ما يقارب ١٨٪ منها، منها ١١٪ استثمارات عربية من دول الخليج العربي واستحوذت الولايات المتحدة على باقي النسبة. وتأتي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا في مقدمة الدول الأوروبية المستثمرة، في حين احتلت السعودية وإيران وسوريا قائمة الأولوية في الدول الإسلامية كما موضح في الجدول ٥.

الجدول ٥

التوزيع الجغرافي لأهم الاستثمارات الأجنبية في تركيا

مليون دولار

الدول	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠
الولايات المتحدة	٣١١	٣١٦	٢٩١,٣	٢٣١,٤	١٣٩,٤	٧٧٠,٦
ألمانيا	٢١٨	٣١٩	٦٣٦,٩	٣٩٢,٢	١٤٢,٩	٦٩٦,٤
فرنسا	١٣٤,١	١٧٣,٧	١٣٨١,٧	٤٧٦,١	٦٥٥,٣	١٠٤٥,٦
هولندا	٣٧٩	٦٣٦	٣٣٧	٥٥٩,٣	٦٩,١	٣٢٢
بريطانيا	٢٤٧,٧	٥٠٦,٥	٩٨,٢	١٦١,٤	٢٧٢	٨٧٧,٥
إيطاليا	٢٤٣,٥	٥٣٣,٦	١٧,٩	٩٨,٦	٦٤	٢١٤
اليابان	١٢٨,٨	٢٥٨,٨	١٥٠,٨	٢٨٣,٨	١٠٠	٣٦٣,٣
سويسرا	١٤٩,٣	٨٦,٨	٣٥,٣	٣٢٧,٨	١٠٥	٧٩٩,٦
إيران	٤,١	٤,٦	٢	٥,٩	٦	٥٩,٢
سوريا	٢	٠,٧	٠,٥	١,٥	١١	٣١,٩
العربية السعودية	٨,١	١٣,٦	٩	١١,٨	٢٩	١٢٥
دول أخرى	٨٢,٨	١٧٣	٦٣	٦٣,٧	٣٩٨	٥٨٢

Turkey Office of the Prime Minister Director, General of Press and Information, Ankara, 2006, pp: 90-92

السياسات والخطط الاقتصادية التركية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي

إن حاجة الاقتصاد التركي إلى تشجيع الاستثمارات المحلية وزيادة فاعلية الصناعات التركية من جهة، وتصاعد المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد التركي من جهة أخرى، استوجب منح التسهيلات وتخفيف القيود التنظيمية والتشريعية وتوفير المستلزمات الضرورية لقيام الشركات الأجنبية بنشاطها الاستثماري، وحصر كافة القرارات المتعلقة فيه بمكتب رئيس الوزراء. فقد تضمنت كافة الخطط الاقتصادية المتعاقبة بنوداً مهمة أكدت فيه على ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها عنصراً مساعداً في تعجيل التنمية ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدرة الصناعة التركية على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة التصدير، وتحفظ من الاحتكارات في الأسواق المحلية، وتستخدم الموارد المحلية غير

المستغلة أو المستغلة بشكل ناقص. وفي عقد الثمانينات استخدمت الحكومة مزيداً من الحوافز من أهمها:

- إمكانية عمل المستثمر الأجنبي في تركيا بشكل مستقل وبمشاركة طرف تركي من دون تحديد نسب المشاركة.

- إمكانية تحويل الأرباح الصافية إلى الخارج وبأسعار الصرف الجارية، وفي حالة بيع المستثمر الأجنبي لجزء من حصته أو جميعها فإن حصيلة البيع يمكن أن تتحول إلى بلدانهم من دون قيد.

- يمكن استخدام العمالة الأجنبية في كافة المشاريع التي ينفذها.

- يحق للمستثمر إن يستثمر في كافة مناطق تركيا.

وخلال عقد التسعينات دخلت تركيا عهداً جديداً من التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، إذ تضمنت السياسة الاقتصادية على مجموعة جديدة من المحفزات أهمها:

- منح المستثمر الأجنبي الحقوق والواجبات نفسها السارية على المستثمر المحلي مع تأمين نقل الأرباح وإعادة رأس المال المستثمر في حالة التصفية أو البيع.

- إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للمشاركة مع القطاع الخاص التركي وعدم وضع نسب محددة لهذه المشاركة.

وفي أواسط التسعينات اعتمدت الحكومة أساليب جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية منها أسلوب BOT^(*)، وهذا الأسلوب يسمح للمستثمرين الأجانب ببناء

المشاريع وعلى نفقتهم الخاصة وبعد أن يدخل المشروع طور التشغيل يحصل المستثمر الأجنبي على كافة الأرباح لمدة محددة يتفق عليها الطرفان، وفي نهايتها يتم تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة التركية. كما أنشأت الحكومة أربع مناطق

حرة هي أنطاكيا ومرسيين - مناطق ذات توجهات تجارية - وادنة وأزمير - مناطق ذات توجهات صناعية - وهي معفاة من الرسوم الكمركية، ويرى الأتراك أن

هذه المناطق هي بمثابة مفاتيح المستقبل للاقتصاد التركي لما تتمتع به من تشجيع ومحفزات إضافية أهمها: إعفاء كافة الدخول المتولدة عن الاستثمارات من

الضرائب بكافة أنواعها - ضريبة الدخل، الاستيراد، الاستهلاك - وباستطاعة الشركات العاملة شراء السلع التي تحتاجها في تنفيذ الاستثمار من باقي مناطق

تركيا بأسعار التصدير، واستيراد الآلات والمعدات من الخارج من دون دفع رسوم كمركية واستثناء العمال المستخدمين في هذه المناطق من ضرائب الدخل، فضلاً

عن تقديم الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء والأراضي بأسعار رمزية. واستمر

^(*) BOT مختصر "أبني - شغل - حول" Build- Operate- Transfer

هذا النهج التوسيعى في الألفية الثانية، إذ أكدت الخطة الخمسية على أن تركيا ترحب بكافة الاستثمارات الأجنبية مهما كانت قيمتها طالما تخضع لمعاييرين:
 أ. ليس لها تأثيرات عكسية على السياسة العامة للتصدير.
 ب. أن يكون لها دور في توفير فرص عمل للعمال الأتراك.

القياس الاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء اختبار أثر الاستثمار الأجنبي على فجوة الموارد المحلية والأجنبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٥ وكانت نتائج التقدير بالشكل الآتي:

١. معادلة الادخار:

$$\text{LGDS} = -9.7 + 0.091\text{LFDI} + 0.16\text{Gro} + 0.33\text{Int}$$

(5.4) (6.3) (2.2) (1.2)

$$R^2 = 92\% \quad \bar{R}^2 = 89\% \quad D.W = 2.1$$

٢. معادلة الاستثمار:

$$\text{LGDI} = 52.1 + 0.13\text{LFDI} + 0.10\text{Gro} + 0.24\text{Int}$$

(4.3) (2.8) (2.0) (3.2)

$$R^2 = 83\%, \quad \bar{R}^2 = 79\%, \quad D.W = 2.7$$

٣. معادلة الصادرات

$$\text{LEX} = 12.5 + 0.34\text{LFDI} + 0.22\text{Exr} + 0.39\text{D}$$

(2.6) (4.1) (2.2) (3.7)

$$R^2 = 91\%, \quad \bar{R}^2 = 88\%, \quad D.W = 2.3$$

٤. معادلة الاستيرادات:

$$\text{LIM} = 32.8 + 0.96\text{LFDI} - 0.31\text{Exr} - 0.26\text{D}$$

(3.6) (6.4) (2.6) (4.3)

$$R^2 = 90\% \quad \bar{R}^2 = 86\% \quad D.W = 2.2$$

إذ إن المتغيرات المعتمدة هي لوغاريثم الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات على التعاقب، والمتغيرات المفسرة هي لوغاريثم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، معدل النمو الاقتصادي (Gro)، سعر الفائدة السنوي (Int)، سعر صرف الليرة التركية تجاه الدولار (Exr)، والمتغير الوهمي للصادرات والاستيرادات (D).

التحليل والمناقشة

استهدفت السياسة الاقتصادية وإجراءات التكيف الهيكلي على الصعيد المحلي وخصوصاً بعد عام ١٩٨٠ توجيه الادخار المحلي ورفع كفاءة الاستثمار وتعديل أسعار الفائدة، لتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحققت المتغيرات المذكورة آنفًا معدلات نمو موجبة فقد ارتفع الادخار من متوسط ١٩,١

للفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى متوسط ٦٢٢,٩ % للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، وارتفع إلى ٢٧,٨٥ عام ١٩٩٥ ووصل إلى ٢٩,٩٥ عام ٢٠٠١، وانخفض معامل رأس المال إلى ٣ لعام ٢٠٠٠ عندما كان ٣,٦ و ٦,٧ و ٤,٧ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٠-١٩٩٠، هذا يعني أن إنتاجية رأس المال كانت منخفضة في السبعينات ثم أخذت بالارتفاع التدريجي خلال الثمانينات والتسعينات، مما يعكس توزيعاً أكفاً للموارد الاقتصادية. وارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٤ للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ بعدما كان ٣,٧ % و ٤,٦ % و ٦٥ في السبعينات والثمانينات والتسعينات، ومن ضمن إجراءات التكيف إلغاء سقوف أسعار الفائدة التي تأتي أهميتها بالنسبة للنمو من خلال تأثيرها الموجب في زيادة معدل الأدخار وفي زيادة الطلب على الأصول الرأسمالية المدرة للعوائد، مما يزيد من الموارد الاقتصادية المعبأة الاستثمار المنتج. أما آلية تأثير الاستثمارات الأجنبية في فجوة الموارد المحلية فتظهر من خلال تقديمها للحزمة الإنتاجية الكاملة من التقنيات الحديثة والخبرات الإدارية وطرائق جديدة في التسويق ويزيد الموارد المالية الكلية المتاحة للاستثمار، كما أنه قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة، ويخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي. ولتقييم صافي تأثيره على فجوة الموارد لا بد من تقييم الكلف والعوائد المترتبة عليه وهل ما يضيفه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمارات المحلية يعادل أو يزيد عما يستزفه من موارد محلية؟ وعند الرجوع إلى معادلات القياس نجد أن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجابياً في كل من الأدخار والاستثمار، ولكن تأثيره في الاستثمار أكبر من إضافته إلى الأدخار، مما يعني أنه يكمل الاستثمارات المحلية ويستنزف (يحل محل) الأدخارات المحلية وبالمحصلة النهائية، فإن أثره الصافي يكون سلبياً، أي يوسع فجوة الموارد المحلية.

إذ يلجأ المستثمرون الأجانب إلى مواجهة المستثمر المحلي *Crowding out* الحصول على الفرص المرحبة والحصول على القروض من المصارف المحلية التي قد تصل إلى أكثر من ٥٠% من كلف بعض المشاريع كما أنه يستحوذ على أسواق المنتج المحلي، مما يزيد من الضغط على الموارد المحلية (المادية والمالية) التركية الناقصة أصلاً، ويستنزف الأدخارات المحلية، ويعيق من توجيه هذه الموارد إلى الاستثمارات المحلية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي فقد أظهرت السياسة الاقتصادية توجهاً ملحوظاً نحو تقليل الواردات وزيادة الصادرات فقد نمت الصادرات الصناعية نتيجة بدء تركيا نهج التصنيع المعتمد على التصدير كقائد للنمو *Export-Led Growth*

وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحها مثل التخفيض المعتمد لأسعار صرف الليرة التركية وتوفير مناخ سياسي مستقر وإلغاء القيود والرسوم المختلفة على التصدير. إن الفهم الصحيح لأثر الاستثمار الأجنبي يعتمد على معرفة نسبة الاستيرادات من هذا الاستثمار ونسبة الصادرات في ناتج الشركات الأجنبية المنسبية، فإذا أدت تدفقات المستثمر الأجنبي إلى ظهور حجم مساوٍ من السلع الرأسمالية المستوردة فإن تكون مساهمته في توفير النقد الأجنبي متساوية للصفر. وإذا تم بيع ناتج الشركات المنسبية في الأسواق المحلية فإن الإرباح السنوية ستمثل تكلفة على النقد الأجنبي، لأنها ستعامل بوصفها أرباحاً خارجة إلى البلد الأم، ولا يتم استثمارها في البلد المحلي. وعند حساب الأثر الصافي من معادلتي القياس نرى أن هذه الشركات قد وسعت من استيراداتها بنسبة أكبر من صادراتها ومن ثم فإن الأثر النهائي هو توسيع فجوة التجارة الخارجية، ولعل تزايد المديونية الخارجية التركية بمعدلات متسارعة هو أحد الأدلة القوية على تنامي العجز المالي الذي يعد الاستثمار الأجنبي أحد أسبابه الرئيسية. إذ تنامي حجم الدين الخارجي طويلاً من ٨٤ مليون دولار إلى ١١٨ مليون دولار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ على التوالي. وتراوحت نسبة خدمة الديون/عوائد الصادرات بين ٣٩,٥%-٦٣٦% ما يقارب ٤٠% من عوائد صادرات تركيا تذهب إلى تسديد خدمة الديون سنوياً.

الاستنتاجات

١. أوضح من حيثيات هذا البحث تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وتنامي أهميته النسبية مقارنة بالأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي، إذ ارتفعت تدفقاته إلى أربعة أمثال مستواها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، وبحدود ثمانية أضعاف مستواها في النصف الثاني من التسعينات وحتى عام ٢٠٠٥.
٢. إن جانباً واسعاً من الاستثمارات الأجنبية قد تركز في عدد محدود من الدول النامية التي تمتلك ميزات نسبية في مواردها الطبيعية، صادراتها الكثيفة، لها أسواق وطنية واسعة وموارد بشرية ذات مستوى معقول من التدريب والتعليم ومنها تركيا.
٣. إن هناك تبايناً واضحاً في أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ لا زال الجدل محتدماً وإن التأثير غير محسوم حتى الآن مما يتطلب مزيداً من البحث والتحصي.
٤. تبني تركيا برنامجاً للإصلاح والنهوض الهيكلي منذ عام ١٩٨٠ والذي من أهم ركائزه وضع سياسات تشجيعية لجذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير كافة التسهيلات المالية والخدمة والقانونية، مما أدى إلى زيادة تدفقه من ٢٢٨ مليون دولار ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠.
٥. أظهرت نتائج القياس الاقتصادي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً توسيعية على فجوة الموارد المحلية والأجنبية في تركيا، إذ إن نسبة المبالغ

المتدفقة Inflow أقل من نسبة العوائد الخارجية Outflow منه. مما يستوجب إعادة النظر في شروط منح الاستثمارات وزيادة نسبة مشاركة المستثمر التركي وتنظيم دخول وخروج الأرباح وغيرها.

الوصيات

١. ضرورة إيجاد طائق جديد لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي على أن تراعي المصالح الوطنية التركية، مثل زيادة نسبة الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي والموازنة بين الكلف والعوائد، وعدم منافسة المستثمر المحلي وإعادة استثمار جزء من أرباح المستثمر الأجنبي.
٢. يمكن لتركيا أن تستفيد من موقعها الجغرافي المتميز وتقويقها النسبي في مجال الصناعة بزيادة استثماراتها في دول الجوار ولا سيما دول الخليج العربي والعراق وإيران، مما يخلق ارتباطات اقتصادية يمكن أن تزيل كثيراً من بوئر التوتر السياسي من جهة، وتتوفر لتركيا عوائد كبيرة من النقد الأجنبي يمكنها من تسديد نسبة كبيرة من ديونها الخارجية المتضاعدة.
٣. محاولة تركيا إيجاد مصادر جديدة للاقتراض الخارجي طويل الأجل ولا سيما من المصادر الرسمية لتسديد أقساط ديونها المستحقة.

المراجع

1. Abdel Rahman . Z, (1994), The Role of Foreign Direct Investment in OIC Countries, Journal of Economic Cooperation, Vol.15, No.3-4, ANKARA: 1-7.
2. Al-Dier.R, (1970), A Theory of Foreign Direct Investment, In Kindleberger (ed) The International Cooperation, Cambridge University,:182-189.
3. A.Hirshman, (1958), The Strategy of Economic Development, New Haven.
4. Billerberk. K, and Yasng .Y, (1979), Private Direct Foreign Investment , World Bank, No 348 , : 3-4.
5. Boren S, (1998), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 45(1): 115-135.
6. Bos.H, Sander,M and Secehi. C,(1974), Private Foreign Investment in Developing Countries, Boston,:18-22 .
7. Dunning John.H,(1994), Revaluation the Benefit of Foreign Direct Investment, Transnational Corporations Journal, Vol 3, No.1, :618-620.
8. -----, (1970), Studies in International Investment, George Allen 7Unwin, London,: 218-220.
9. Economic Report, (1998), Union of the Chambers of Commerce, Industry Maritime Trade and Commodity Exchanges of Turkey, No 49, Ankara, Various Page.

10. Fry Maxwell, (1993), Foreign Direct Investment Finance, Efficiency, Incentives and Distortions, Washington, World Bank, :12-41.
11. Lall.S,(1993), Promoting Technology Development: The Role of Technology Transfer and Indigenous Effort, Third World Quarterly, Vol 14, No.1:1-13.
12. Markusen. R, (1999), Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, Vol . 43, No. 20: 335-358.
13. Niyazi Yesilyurt, (1991), Investment and Export Incentives in Turkey, Turkey Economy, Vol 4, No.6,: 28-32.
14. Osman Unsal, (1991), Foreign Investment in Turkey, Turkey Economic , No 6, Ankara, : 23-27.
15. Rabd.J,Trap,F, 2002, Business Cycles in Developing Countries: Are They Different? World Development, Vol 30, No.12: 2071-2088.
16. Razin, a, Sadka, E and Yuen, (1999), Information- Based Model of FDI: The Gain of Trade Revisited, NBER Working Paper, 6884,:17-32.
17. Streeten.P,Lall.S,(1977), Foreign Investment Transnational and Developing Countries, London, Macmillan, : 55,104-106.
18. United Nation , (2007), World Investment Report, New York: 3-19,95-98.
19. World Bank, (1995), Global Economic Prospects and the Developing Countries, New Yourk,:1-8.
20. World Bank, (2007), Global Finance Indicator, New York, Various Page.
21. Zhang.K.H, (2001), How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth in China? Economics of Transition, Vol. 9, No. 3:679-693.